الحياة الاقتصادية

23

الثلاثاء 3/ 10/ 2017 - العدد 7851
Tuesday 3 October 2017 - No. 7851

صندوق الاستثمارات العامة السعودي يسعى لإطلاق شركتين للتطوير العقاري في مكة والمدينة

الرياض -رويترز - قال صندوق الاستثمارات العامة السعودي إنه بصدد تأسيس شركتين للتطوير العقاري هما «رؤى الحرم المكي» و«رؤى المدينة» بهدف زيادة الطاقة الاستيعابية لمكة المكرمة والمدينة المنورة في استضافة الحجاج، من خلال إقامة مشروعات من المتوقع أن تخلق أنشطة بمليارات الدولارات. تأتي هذه الخطط في إطار تعهدات التزم بها صندوق الاستثمارات العامة، وهو صندوق الثروة السيادية الرئيسي للمملكة، بموجب إصلاحات اقتصادية تهدف إلى تقليص اعتماد البلاد على صادرات النفط.

جازبروم الروسية: نمو صادرات الغاز لأوروبا وتركيا 11.3 ٪ في 9 أشهر

موسكو -رويترز - قالت شركة الغاز الروسية العملاقة جازبروم إن صادرات الغاز الروسية إلى أوروبا وتركيا زادت 11.3 بالمئة على أساس سنوي لتصل إلى 141.2 مليار متر مكعب في الفترة من يناير كانون الثاني إلى سبتمبر أيلول.

وذكرت جازبروم أن إنتاج المجموعة من الغاز ارتفع 19.1 بالمئة إلى 339.8 مليار متر مكعب في الفترة نفسها.

في دراسة حول تأثير الحصار على القطاع الصناعي الفلسطيني

القطاعات الاقتصادية من اكثر القطاعات المتضررة من الحصار

مطلوب اعادة هيكلة الصناعات القادرة على المنافسة ودعم المنتج الوطني المستوطنات تسيطر على 85 ٪ من صناعة الحجر والرخام في الضفة

غزة – الحياة الاقتصادية – نفوذ البكري -اكدت دراسة متخصصة اهمية اعادة هيكلة الصناعات الواعدة القادرة على المنافسة بقيمة مضافة مرتفعة والعمل الجاد لتطور البنية التحتية للصناعات الفلسطينية ودعم المنتجات الوطنية في ظل هيمنة الاحتلال على الارض والموارد لاسيما وان عملية الدعم تقع على الاطراف الرسمية والمنتجين والمؤسسات وصولا الى المستهلك الذي يشكل حجر الزاوية.

كما اظهرت الدراسة ان المستوطنات تسيطر على حوالي ٪85 من صناعة الحجر والرخام التي تعتبر من اهم الصناعات الفلسطينية ويقدر انتاجها 1.8 مليون طن سنويا وتساهم بنسبة ٪25 من الايرادات الصناعية.

جاء ذلك في الدراسة التي اعدها الباحث الاقتصادي رائد حلس حول تأثير الحصار على القطاع الصناعي الفلسطيني مع الاشارة الى ان القطاعات الاقتصادية من اكثر القطاعات التي تضررت بفعل الحصار الاسرائيلي.

واشارت الدراسة ان الحصار المفروض على الاراضي الفلسطينية يعتبر من ابرز المعيقات لمسار التنمية الحقيقية والاستثمارية لاسيما وان استمرار الحصار والاعتداءات الاسرائيلية ادت الى حظر التصدير وتدمير القطاع الخاص في غزة اضافة الى تقييد الوصول للموارد الفلسطينية او استيراد المواد الخام والمعدات المرتبطة بالعملية الانتاجية.

واظهرت الدراسة ان الحصار ادى بالفعل لوقف عمليات الانتاج على نطاق واسع وفقدان فرص العمل بسبب توقف العديد من المصانع وورش العمل الى جانب الندرة في المدخلات اللازمة للتصنيع ومنها الكهرباء والوقود.

اما فيما يخص هيكلة الصناعة الفلسطينية فقال الباحث حلس انه يتميز بالجهود البدائية بالرغم من وجود مشاريع منذ سنوات عديدة الا ان معظمها لم تطور اسماء تجارية معروفة وانتاجها من السلع والخدمات لا يزال غير مميز وفي ذات الوقت لا يزال يعمل في ظل منافسة سعرية ويقتصر التسويق في السوق المحلية الصغيرة نسبيا باستثناء الصناعات القائمة على التقاعد من الباطن مثل الاحذية والجلود والملابس.

واضاف ان نقاط الضعف لهيكلة الصناعة يتمثل بالسياسات الاسرائيلية واعتماد الصناعة الفلسطينية بنسبة ٪85 على المواد الخام الخارجية سواء من اسرائيل وغيرها وهذا جعلها عرضه للتقلبات الاسرائيلية والاجنبية اضافة الى ان المنشآت العاملة صغيرة الحجم ذات طابع حرفي توظف اقل من عشرة عمال ومنها ٪95 مؤسسات فردية او مؤسسات تضامن وهذا يضعف قدرتها على التأقلم مع المتغيرات المحلية والاقليمية والعالمية.

واشار الباحث الى عدم وجود نظام مصرفي يدعم انشاء مؤسسات كبيرة من خلال توفير رأس المال اللازم للتوسع بالإضافة الى نظام الضرائب والقوانين ورغبة المستثمرين الفلسطينيين في تجنب التعقيدات والاجراءات الاسرائيلية والرغبة بالمشاريع الصغيرة ذات المرونة.

واوضح الباحث ايضا ان الصناعة الفلسطينية تفتقر بشكل عام للتكنولوجيا الحديثة وادى هذا لانخفاض الجودة وزيادة تكلفة الانتاج وفقدان القدرة على المنافسة اضافة الى اعتماد المنشآت الصناعية على التمويل الذاتي بنسبة ٪90 وادى الى قلة حجم الاستثمار في القطاع الصناعي وكذلك استمرار الحصار والاغلاق والحواجز الاسرائيلية العسكرية التي انعكست سلبا على حركة السلع والسكان.

وتطرق الباحث الى عوائق اخرى لا تقل اهمية عن تلك التي يعاني منها القطاع الصناعي ومنها ضعف التشريعات والانظمة القانونية وغياب السياسات العامة المنظمة والمشجعة للصناعة بشكل عام اضافة الى مشاكل الاقراض والتمويل حيث ان المؤسسات المالية والتمويلية الموجودة في المناطق الفلسطينية لم تلعب الدور المطلوب فيها بالشكل الصحيح.

وعن الاهمية النسبية للصناعة الفلسطينية فقال الباحث ان القطاع الصناعي من خلال افرعه الاستخراجية والتحويلية والتقليدية من القطاعات الاقتصادية المهمة حيث اشارت الاحصاءات الرسمية ان عدد المؤسسات في هذا المجال للعام 2015 وصل الى 18056 مؤسسة يعمل فيها 90486 عاملا وبلغ حجم الانتاج المتحقق من انشطة الصناعة 3817.6 مليون دولار وبقيمة مضاعفة حققتها تلك الانشطة 1458.7 مليون دولار.

واكدت الدراسة انه بالرغم من تراجع القطاع الصناعي في الناتج المحلي ومساهمته في التشغيل الا انه يعتبر المحرك الاساسي للتنمية الاقتصادية وذلك بسبب قدرته على استيعاب اكبر قدر ممكن من العاطلين عن العمل ويشكل محور عملية الابداع والابتكار في الانتاج كما تسهم تنمية قطاع الصناعة في تنويع مصادر الانتاج والدخل والصادرات وتوفير الموارد من النقد الاجنبي وكذلك علاج مشاكل العجز في ميزان المدفوعات من خلال تصنيع سلع تحل محل الواردات واخرى للتصدير للخارج.

واوضحت الدراسة ان الحصار اثر على العمليات التنموية والانتاجية في الاراضي الفلسطينية وبصورة اكثر في غزة حيث الصعوبة في ادخال مستلزمات الانتاج وارتفاع اسعارها وبالتالي تقليص عملية التصدير وتحديد عدد الشاحنات الواردة الى القطاع عبر معبر كرم ابو سالم.

وركزت الدراسة على صناعة الحجر والرخام التي يعمل بها 25 الف عامل وتساهم بنحو ٪25 من الايرادات الصناعية وهي من اهم الصناعات الفلسطينية ويقدر انتاجها بحوالي 1.8 مليون طن سنويا وتقع ٪60 من تلك المصانع في المناطق المصنعة أ، ب في الضفة وبالمقابل تسيطر المستوطنات على حوالي ٪85 من هذه الصناعة من خلال 11 مصنع للاحتلال وتوجد على اراضي الضفة وتسبب خسارة للاقتصاد الفلسطيني بقيمة 574 مليون دولار سنويا أي ما يعادل ٪5.2 من الناتج المحلي بسبب سيطرة الاحتلال على هذه الصناعة الهامة.

واشارت الدراسة الى تأثير سيطرة الاحتلال على البحر الميت وما يحتويه من املاح ومعادن ذات قيمة عالية تستولي عليها اسرائيل ويؤدي هذا الى فقدان 1.1 مليار دولار أي ما يعادل ٪13.6 من الناج المحلي الاجمالي وبالتالي لا يزال يشكل الاحتلال العائق الاكبر امام تحقيق عملية التنمية الصناعية.

وقدم الباحث مجموعة من التوصيات من بينها اعادة هيكلة الصناعات الواعدة القادرة على المنافسة بقيمة مضافة مرتفعة وذلك من خلال هيئة التصنيع الوطني للمتابعة والاشراف ومنح اسعار تشجيعية للمشاريع وتوفير التسهيلات المصرفية وادخال منتجات جديدة على ان يتم تطوير البنية التحتية للصناعات الفلسطينية ورفع انتاجية القطاعات الانتاجية الوطنية.

وشددت الدراسة على ضرورة حماية الصناعات الناشئة القدرة على احلال الواردات ودعم المنتجات الوطنية في ظل هيمنة الاحتلال على الارض والموارد واستمرارها في خرق بروتوكول باريس الاقتصادي.

واكدت الدراسة ان عملية دعم المنتجات المحلية والنهوض بها يقع على عاتق جميع الاطراف المسؤولة ودعم المنتجات المحلية بدءا من صناع القرار على المستوى الرسمي مرورا بقطاع المنتجين والمؤسسات المختصة وصولا للمستهلك الذي يشكل حجر الزاوية في عملية حماية الصناعات الوطنية.

رجال أعمال واقتصاديون.. أمل بتغيير واقع قطاع غزة الاقتصادي

غزة - الحياة الاقتصادية - عماد عبد الرحمن - تتجه أنظار العالم عامة وأبناء شعبنا خاصة إلى قطاع غزه لإنهاء حقبة سوداء في تاريخ القضية الفلسطينية وتحقيق المصالحة الوطنية وإنهاء عقد من الانقسام خلف أثارا سلبية على الاقتصاد الوطني والحياة الاجتماعية وكافة مناحي الحياة. ويأمل المواطنون أن يكون عام 2018 هو عام الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام للأبد وعودة اللحمة لشطري الوطن.

سنوات عجاف مرت على قطاع غزة سببها الانقسام البغيض وما تبعه من حروب وحصار أنهكت كاهله وكلفته خسائر مباشرة وغير مباشرة تجاوزت الـ 15 مليار دولار خلال تلك الفترة، الأمر الذي جعل جميع الغزيين يئنون تحت وطأته واستنزف قدرة المواطن بالدرجة الأولى، وكان له بالتوازي آثارا كارثية على القطاع الخاص وفئة رجال الأعمال الذين رأوا في قطار المصالحة بارقة أمل للتخفيف من معاناتهم على مدار تلك السنوات.

قطاع النسيج والخياطة

يقول رجل الأعمال ورئيس اتحاد صناعات الملابس والنسيج تيسير الاستاذ لـ «الحياة الجديدة « نأمل أن تنجز المصالحة وتطبق على أرض الواقع، وتتمكن حكومة الوفاق من إدارة قطاع غزة لتقوم بدورها الفاعل وفق معايير تصب في مصلحة المواطنين بالدرجة الأولى، وإعادة إنعاش القطاع الخاص الذي تضرر بشكل كبير جراء الانقسام».

وشدد الأستاذ على ضرورة بدء الحكومة بوضع استراتيجية عاجلة بمشاركة كافة الاطراف ذات الشأن لمعالجة التشوهات التي خلفها الانقسام في الاقتصاد والتي أدت إلى ضعف نموه وساهمت في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لكافة الانشطة الاقتصادية وتسببت في ارتفاع معدلات البطالة والفقر إلى معدلات كارثية، حيث ان تحسين الاوضاع الاقتصادية والمعيشية وخفض معدلات البطالة والفقر من أهم التحديات التي ستواجه الحكومة في المرحلة القادمة، ولتحقيق ذلك يجب البدء بإطلاق المشاريع الاستثمارية ذات التنمية مستدامة، وبذل كافة الجهود لإعادة النهوض من جديد بكافة الانشطة الاقتصادية والتجارية والصناعية والزراعية والسياحية وغيرها من المشاريع الاستراتيجية.

قطاع المركبات

من جانبه طالب رجل الأعمال إسماعيل النخالة رئيس جمعية مستوردي المركبات، حكومة الوفاق بالعمل على عودة آلاف التصاريح التي سحبتها إسرائيل من التجار ورجال الأعمال خلال السنوات السابقة، ومعالجة ازدواجية القرارات والقوانين والتشريعات والإجراءات والضرائب والجمارك بين شطري الوطن التي زادت وتيرتها خلال فترة الانقسام، والتي أثرت بشكل كبير على القطاع الخاص وساهمت في ضعفه وعدم نموه.

وشدد النخالة على ضرورة إعطاء الحكومة الأولية لرفع الحصار عن قطاع غزة وفتح المعابر وتسهيل إجراءات السفر أمام المواطنين عامة، ميرا الى ان رجال الأعمال يعانون من إغلاق معبر رفح البري أمامهم وتعقيدات السفر عبر معبر جسر الكرامة وما يترتب عليه من إجراءات الحصول على تصاريح وعدم ممانعة على عكس نظرائهم في الضفة، الأمر الذي يعيق أعمالهم.

قطاع الملابس

وعلى صعيد قطاع الملابس قال رجل الأعمال عماد عبد الهادي الرئيس السابق لجمعية مستوردي الملابس الجاهزة أنه يفضل أن يتحدث كمواطن وليس كرجل أعمال لأن الهم واحد والجميع وقع في براثن تلك الحقبة السوداء، فجميع شرائح المواطنين في قطاع غزة تعرضت لانكسارات اقتصادية وكساد وبطالة، فهناك العديد من التجار تعرضوا للسجن على ذمم مالية.

وأضاف عبد الهادي أننا أمام حلم طال انتظاره والجميع يأمل أن يسير قطار المصالحة، وإن صدقت النوايا سينعكس ذلك إيجابيا على جميع القطاعات وهذا ما بدأ يشعر به المواطنون في قطاع غزة.

الغرفة التجارية

ويقول د. ماهر تيسير الطباع مدير العلاقات العامة والإعلام بغرفة تجارة وصناعة محافظة غزة ان أبرز الملفات التي تتطلب معالجة سريعة وعاجلة من الحكومة هي أزمة الكهرباء التي يعاني منها القطاع والتي كبدت الاقتصاد الفلسطيني خسائر فادحة وهددت ما تبقى من القطاعات الاقتصادية، وتسببت في ضعف إنتاجيتها، بالإضافة إلى استنزاف موارد المواطنين المعدومة في إيجاد حلول بديلة للكهرباء، ودفع المواطنون أثمانا باهظة من قوتهم اليومي بما يزيد عن مليار ونصف المليون دولار كبدائل للكهرباء.

ونوه الطباع الى أن حكومة الوفاق مقبلة على تحديات كبيرة أهمها الضغط على الجانب الإسرائيلي لرفع الحصار عن قطاع غزة وفتح كافة المعابر التجارية وإدخال كافة احتياجاته من الواردات من كافة السلع والبضائع دون التحكم بالنوع والكم وإلغاء قائمة السلع المحظورة والسماح بتسويق منتجات القطاع الصناعية والزراعية في أسواق الضفة وتصديرها للعالم الخارجي.

وحث الطباع، الحكومة بالعمل الجاد لوضع خطط سريعة لتسريع وتيرة عملية إعادة الإعمار. وقال: حتى هذه اللحظة وبعد مرور ثلاث أعوام على الحرب الأخيرة لم تبدأ عملية إعادة إعمار حقيقية، ووفق آخر تقارير البنك الدولي فإن نسبة ما تم تلبيته من إجمالي احتياجات التعافي في خمسة قطاعات تأثرت بحرب عام 2014 لا تتجاوز ٪17، وفي تقرير حديث للأونكتاد أكدت فيه أن ٪84 من إحتياجات قطاع غزة بعد الحرب لم تلب.

وشدد الطباع على ضرورة وضع خطة لإعادة إنعاش وتعويض القطاع الإقتصادي حيث انه مغيب كليا عن عملية إعادة الإعمار، ومجمل ما تم رصده للقطاع الاقتصادي لا يتجاوز ٪6.1 من إجمالي أضراره المباشرة وغير المباشرة، والتي قدرت خسائره بحوالي 284 مليون دولار.

واختتم د. الطباع حديثه قائلا: المطلوب من جميع شرائح المجتمع الفلسطيني خاصة السياسيين وصناع القرار استغلال الفرصة التاريخية للمصالحة والوقوف صفا واحدا لوضع الآليات الجادة لإنهاء الانقسام والحفاظ على مقدرات شعبنا والعمل على تحقيق الحلم الفلسطيني بقيام دولتنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

بنك فلسطين يحصل على جائزة «الشركة الرائدة في مجال العلاقات مع المستثمرين - المشرق» 2017

رام الله- الحياة الاقتصادية- حصل بنك فلسطين على جائزة الشركة الرائدة في مجال علاقات المستثمرين – المشرق بناء على تصنيف جمعية الشرق الأوسط لعلاقات المستثمرين «ميرا» للعام 2017. والتي أثبت فيها البنك تميزاً وقدرة كبيرة على تطوير أدوات العلاقات مع المستثمرين، ونال الجائزة كأفضل المحترفين والشركات في مجال العلاقات المستثمرين – المشرق، بناء على معايير تحقيق أفضل أداء مميز في ممارسات إدارة المخاطر وتبني معايير الحوكمة الرشيدة في إدارة الشركات.

وجرى الاعلان عن الجائزة خلال حفل الدورة التاسعة للجوائز الذي أقيم خلال الشهر الجاري في إمارة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة تحت عنوان «هايبرلوب علاقات المستثمرين: قيادة التحول لفتح آفاق المنافع المستقبلية» حيث تسلم الجائزة مدير المكتب التمثيلي لبنك فلسطين في مركز دبي المالي العالمي، وبحضور حشد من ممثلي الشركات المساهمة في الدول العربية، والمستثمرين والمحللين الماليين والاقتصاديين والإعلاميين في دولة الإمارات، كما حضرت وفود رفيعة المستوى من مختلف فروع جمعيات علاقات المستثمرين حول العالم.

وتجري كل عام اختبارات دقيقة لغربلة المرشحين للجوائز بناء على عدد من المعايير العالمية الرائدة مثل اكستيل وميرتشانتكانتوس وكومبريند، التي تمثل المعايير الرائدة في المنطقة التي تعبر عن الأداء المميز في هذا القطاع. حيث شملت فئات جوائز ميرا، أفضل العلاقات مع المستثمرين من الرؤساء التنفيذيين للشركات والرؤساء التنفيذيين لعملياتها في الشرق الأوسط، وأفضل العلاقات مع المستثمرين من الشركات والمسؤولين على مستوى البلد في المنطقة، والشركات التي حققت أفضل تحسن سنوي في العلاقات مع المستثمرين وأفضل تقرير سنوي، وافضل موقع الكتروني للعلاقات مع المستثمرين.

بدوره، أعرب هاشم الشوا، رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لبنك فلسطين عن فخره لحصول البنك على هذه الجائزة، موضحاً بأن دائرة علاقات المستثمرين في بنك فلسطين تمكنت من تعزيز دور البنك وظهوره وتميزه بين الكثير من مؤسسات الاستثمار الدولية التي بدأت تتطلع الى البنك كأحد أهم الشركات الناجحة والمتميزة مع المستوى الاقليمي، حيث عملت الدائرة خلال فترة زمنية قياسية على تطوير أدوات مختلفة لمساعدة مساهمي البنك الحاليين والمحتملين على فهم الأفق المستقبلية لاستثماراتهم من خلال تقارير مختلفة وتطوير موقع الكتروني خاص بالمستثمرين، فضلاً عن التواصل الفعال والمستمر وتزويدهم بالمعلومات والاخبار الجديدة الخاصة بالبنك بشكل دوري.

كما أكد الشوا بأن هذه الجائزة تأتي تتويجاً لاستراتيجية فاعلة في العلاقة مع المستثمرين الحاليين والمحتملين، مشيرا الى أن التطور الذي حققه، يدفعه للمضي قدماً لتقديم المزيد من الأنشطة التي من شأنها تطبيق معايير عالمية في علاقات المستثمرين، مقدما شكره لجميع مساهمي البنك وعملائه وموظفيه الذين كان لانتمائهم وثقتهم الكبيرة دور بارز في حصول البنك على هذا الجائزة.

«القدس المفتوحة» والبنك الإسلامي الفلسطيني يوقعان اتفاقية لتوسعة مكتب البنك في فرع نابلس

رام الله- الحياة الاقتصادية- وقع رئيس جامعة القدس المفتوحة أ. د. يونس عمرو، ومدير عام البنك الإسلامي الفلسطيني أ. بيان قاسم، امس، اتفاقية لتوسعة مكتب البنك العامل في فرع جامعة القدس المفتوحة بنابلس، الذي افتتح حديثاً.

حضر توقيع الاتفاقية نواب رئيس الجامعة: للشؤون الأكاديمية أ. د. سمير النجدي، وللشؤون الإدارية د. مروان درويش، وللشؤون المالية د. عصام خليل، ومساعدة رئيس الجامعة لشؤون المتابعة د. آلاء الشخشير، ومدير فرع الجامعة بنابلس أ. د. يوسف ذياب عواد، ومن البنك مدير فرع المنتزه في نابلس السيد بشار الشريف، ومدير دائرة التسويق إبراهيم سلمان، وأ. أحمد شحادة من العلاقات العامة بالبنك.

ورحب أ. د. عمرو بالحضور، وعدّ هذا التعاون إنجازًا يصب في مصلحة الطالب، مبينًا أنه في حال نجاح هذه التجربة فإن الجامعة ستدرُس تعميمها على سائر الفروع. وأكد عمرو أن أهمية هذا التعاون تنبع من كون فروع القدس المفتوحة في الضفة وغزة حيوية من حيث أعداد الطلبة والعاملون، ما يتطلب توفير خدمات مصرفية مميزة، وبين أن القدس المفتوحة تسعى للتعاون مع مختلف المؤسسات الوطنية مثل البنوك لدعمها وتشجيعها.

من جانبه، أشاد بيان قاسم بجهود القدس المفتوحة في دعم المسيرة العلمية والأكاديمية في فلسطين، مؤكدًا أن هذا التعاون يهدف إلى تحقيق أكبر مصلحة ممكنة للطلبة، وبيّن أن الجامعة شريك استراتيجي لاحتضانها عدداً كبيراً من الطلبة في فلسطين. وأضاف قاسم إن البنك يهتم بتقييم التجربة المشتركة بين الطرفين من خلال مراقبة حجم الإيداع وجودة الخدمات المقدمة للطلبة والعاملين، وأشار إلى أن الخدمات الإلكترونية البنكية الجديدة التي أطلقها البنك حديثاً، التي تتمثل في خدمة «الإسلامي أون لاين» و«الإسلامي موبايل» تسهم في توفير الوقت والجهد على الطلبة والعملاء على حد سواء، كما تحدث عن إمكانية تقديم خدمات التسجيل وغيرها من الخدمات المشتركة بين الطرفين بطريقة إلكترونية في المستقبل.